وثيقة معاهدة مراكش المنشاة لاتحاد المغرب العربي عام 1989
محاضرة رقم 6 في مقياس تحليل الوثائق السياسية و المواثيق الدولية
سنة 2 كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3
الاستاذ – قــارة وليــد
2016-2015

المقدمة

معلومات وصفية حول الوثيقة

-جاءت الوثيقة في شكل معاهدة **تعريف المعاهدة **منشأة لمنظمة اقليمية فرعية تسمى اتحاد المغرب العربي ، بين خمس دول مغاربية هي الجزائر و المغرب و ليبيا و تونس و موريتانيا و التي تقع في شمال افريقيا ، حيث تجمعهم عدة قواسم من الموقع الجغرافي الواحد و اللغة العربية الواحدة و الدين الاسلامي الواحد و التاريخ و المصير المشتركين ، اصدرت من طرف قادة الدول المغاربية.

-تاريخ صدور الوثيقة يوم 17 فيفري 1988 المكان بمراكش المغرب- الاطراف المتعاقدة جميع الدول المغاربية الخمس / حضور جميع القادة

-معاهدة مراكش ، دات أهداف عامة ، دات عبارات عامة مثل السياسة المشتركة و التعاون الاقتصادي حيث لم يشر الى الوحدة الاقتصادية و الجمركية/ مادة 1و2 ، حيث تتميز فقراتها بالاختصار تشكل أفكارا بسيطة لا تتسم بالعمق مما يفسر الريبة و الشك بين الدول المغاربية تجاه بعضها البعض و بالتالي عدم توقيع وثيقة دات قيمة تتضمن اجرءات و تدابير تفرض عليها و تلتزم بتنفيدها ، قد تشكل تقييدا لها ادا ما سلمنا بان هده الدول تتبنى كلها قاعدة المصلحة الوطنية قبل المصلحة المغاربية.

- جاءت الوثيقة شكلا متضمنة لديباجة و تسعة عشر مادة ملحقة بتوقيعات القادة ، كما تضمنت الوثيقة مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و أمنية و مؤسساتية ، بسيطة ليست معقدة أو مركبة ، اصدرت باللغة العربية ، في جميع المواقع الرسمية للدول المتعاقدة مثل موقع مجلس الأمة الجزائري و ووزارة الخارجية التونسية و موقع الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

الظروف التاريخية للوثيقة

- كانت اولى مراحله التأسيسية مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير/شباط 1947. لكن السنة التاريخية تبقى عام 1958 لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغاربي، حيث انعقد مؤتمر طنجة يوم 26 أبريل/نيسان 1958 بالمغرب والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور التونسي.

- حيث تطرق بالمناقشة الى فكرة توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة

-دخلول الدول المغاربية بعيد الاستقلال في خلافات سياسية لاسيما الحدودية ، حيث دخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" (أكتوبر 1963) بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر .

- لكن رغم الحرب الجزائرية المغربية الى أنه تمت محاولات إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس

- كما شهد مطلع السبعينات نوعاً من التحسن في العلاقات المغاربية لاسيما الجزائرية المغربية مما أسهم في حل الخلافات الحدودية

-حيث وقعت الجزائر مثلاً اتفاقاً مع تونس في فبراير/شباط 1970 وآخر مع المغرب في يونيو/حزيران 1972 (لكن الرباط لم تصادق عليه إلا في عام 1989). ولكن هذا الانفراج في العلاقات المغربية سرعان ما غمره التوتر السياسي من جديد بين الجزائر والمغرب والذي ازداد حدة مع انفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974 وتدعيم الجزائر لجبهة البوليساريو

- فكان أن توقف العمل المغاربي المتعدد الأطراف في حين تواصل التعاون الثنائي بدرجة متدنية. هذا التوتر أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغاربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى

التأسيس :

1-بعد التوتر الجزائري المغربي شرع في التقارب حيث دُشن بقمة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فبراير/شباط 1983. و في 19 مارس/آذار 1983 وقعت الجزائر "معاهدة الإخاء والوفاق" مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر/كانون الأول 1983. ورغم تأكيدهما أن هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبراها حلفا ضدهما فكان الرد قرار طرابلس والرباط تشكيل حلف لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقّع الطرفان يوم 13 أغسطس/آب 1984 اتفاقا في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) أسستا بموجبه "اتحاد الدول العربي الأفريقي

-2بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، وتطرق قادة الدول المغاربية الخمس/حضور العاهل المغربي في قمة زرالدة في يونيو 1988 -وهي أول قمة مغاربية في التاريخ بصفة رسمية- إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغاربي وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام

-3اجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير/شباط 1989 وأعلنوا إنشاء "اتحاد المغرب العربي

-4 عقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا1991 فالدار البيضاء فنواكشوط1992، وأخيرا تونس في أبريل/نيسان 1994. أما الدورة السابعة المزمع عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية حيث تم تجميد مؤسسات الاتحاد بطلب من المغرب

-5 بمبادرة جزائرية اعيد إحياء مؤسسات الاتحاد ، و دلك بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس/آذار 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون

<u>الظروف المحيطية :</u>

-ضرورة التموقع في التكتلات السياسية و الاقتصادية و الامنية
- التوترات و الخلافات الحدودية ، قضية الصحراء الغربية ،
- عدم وجود ارادة سياسية للدول لبناء اتحاد اقليمي قوي
- التبعية للاقتصاد الأوروبي و الخضوع لشروطه المالية و السياسية .

الاشكالية

الى أي مدى تجسد معاهدة مراكش طموحات الشعوب المغاربية ؟

العرض

تضمنت الوثيقة الديباجة ، حيث تضمنت مبادئ الاتحاد شكلت أساسا لكل المواد اللاحقة تمثلت في :

- التذكير بالقواسم المشتركة من وحدة التاريخ والمصير والدين واللغة والثقافة والتواصل الجغرافي في ،
- العمل من أجل توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض،
-العمل لتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
-تغليب العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي

كما تضمنت مواد الاتفاقية مجموعة من الأفكار نلخص أهمها في مايلي:

أولا- الأهداف

تضمنت وثيقة المعاهدة عدة أهداف تتمثل في :

1. تحقيق رفاهية الشعوب المغاربية وتقدمها من خلال تنقل الأشخاص بفتح الحدود ورؤوس الأموال والسلع والبضائع وتوسعة محيط الشركات والمقاولات الاقتصادية، ثم تسهيل مرور البضائع من وإلى الاتحاد في علاقته بباقي الأقطاب الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، وتكملة النمو الصناعي وتيسير الطريق للنمو الفلاحي بالإضافة لبناء منظومة تعليمية موحدة على مستوى التربية والتعليم والبحث العلمي،
2. أما على المستوى الأمني فان من شأن الاتحاد - إن فعلت مؤسساته - الحفاظ على استقرار منطقة شمال أفريقيا برمتها وضمان واستتباب الأمن بها، و الدفاع عنها.

3. أما على المستوى السياسي فمن شأن الاتحاد تطوير العلاقات الدبلوماسية وتوطيد أواصر الأخوة والتعاون على مستوى المجال السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين بالمنطقة على أساس الحوار وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف. و نهجج سياسة مشتركة في مختلف المجالات على الصعيد الداخلي و أو خارجي

ثانيا- مؤسسات الاتحاد

- نصت الوثيقة على انشاء أجهزة أساسية و مؤسسات الاتحاد نصت عليها المواد من 4 الى 13 ، تتمثل في مجلس رئاسة الاتحاد و مجلس الوزراء الأولين و مجلس وزراء الخارجية و لجنة للمتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة ، أما المؤسسات فتمثلت في الأمانة العامة و مجلس الشورى و الهيئة القضائية و البنك المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية و على الصعيد العلمي تم النص على انشاء اكاديمية مغاربية للعلوم و جامعة مغاربية ، كما نصت تلك الأحكام على هدف الاجهزة و عملها ، في نفس الوقت منحتها صلاحية اعداد نظامها الداخلي** بالاعتماد على مبدأ الاحالة

-كما نصت مواد المعاهدة الخاصة بعمل الاجهزة على مبدا انعقاد دورات عادية و أخرى استثنائية ان اقتضت الضرورة لدلك من خلال مجلس الرئاسة المغاربية كل سنة بموجب المادة الخامسة . **وعقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى رئاسة الاتحاد، حيث أكدت ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، وذلك قبل مدة لا تتجاوز عشر سنوات. غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع**

ثالثا -فيما يخص العضوية

- فقد بينت الوثيقة أن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء
- -كما سمحت الوثيقة للدول الاعضاء بابرام اتفاقيات ثنائية مع بعضها البعض أو مع دول أجنبية بشرط عدم تعارض أحكامها مع احكام معاهدة مراكش
- - كما سمحت الوثيقة للدول الاعضاء الانخراط في تكتلات أو تحالفات عسكرية تنفد اعمالا تهدد استقلا دول الاتحاد ، حيث اعتبرت أن كل اعتداء على احدى الدول الاعضاء هو اعتداء عليها جميعا

رابعا - كما تضمنت أحكام ختامية تضمنت كيفية و تاريخ بدأ سريان المعاهدة على الدول الاعضاء

التقييم

وفقت الوثيقة في طرح انشغالات الدول الاعضاء في مجال الدبلوماسية فأقرت ضرورة الحوار من أجل اقامة تعاون دبلوماسي وثيق قد ينعكس ايجابا على موقعها في العالم حيث تساهم في تحقيق التوازن العالمي و تحقيق السلم و الأمن الدوليين طبقا بمبادئ الأمم المتحدة

تكريس مبدأ الأمم المتحدة في ضرورة صيانة سيادة الدول و استقلالها

أولت الوثيقة أهمية كبيرة للقواسم المشتركة للدول المغاربية و التي من شانها أن تكون دافعا للتوافق و العمل المشترك الوطيد

دعمت الوثيقة حماية حقوق الانسان الاجتماعية و الثقافية في ظل تعاليم الاسلام و القومية العربية

اشارت الوثيقة الى ضرورة اتخاد التدابير و الوسائل اللازمة لتنفيد اهداف المعاهدة ** الأخد بآلية الاحالة لتفسير أحكام المعاهدة و تنظيم المشروعات لتحقيق الاهداف المبينة في المعاهدة خاصة في مجال التنمية الزراعية و الصناعية و التجارية .

تضمنت وثيقة مراكش النص على أجهزة و مؤسسات الاتحاد لكن بدون تفصيل لآليات عملهم ، حيث تضمنت دلك المواد من 4 الى 13

المقارنة بوثيقة معاهدة ماسترخت الأوروبي

جاءت وثيقة مراكش بهدف انشاء وحدة مغاربية مستندة لتجربة اوروبا ، حيث أسست معاهدة ماستريخت لاتحاد اوروبي تعديلا للسوق الأوروبية المشتركة ، حيث تضمنت اجراءات عميقة تهدف لتنفيد معظم السياسات الأوروبية على جميع الاصعدة ، حيث استلهمت معاهدة مراكش منها عدة نقاط تمثلت في تكريس افكار الوحدة الاقليمية و التفكير في التعاون الاقتصادي لكن دون أن تتبنى اجراءات معاهدة ماستريخت من تخفيض أو ازالة التعريفة الجمركية و تبني سياسات اقتصادية متكاملة و تكريس فكرة العملة الواحدة و انشاء بنك مركزي اوروبي قوي يدعم ميزانيات الدول الاوربية ، حيث نرى أن معاهدة مراكش تضمنت النص على انشاء اجهزة مثل البنك المغاربي الاستثماري لكنه يبقى مجرد مؤسسة لا ترقى لتنفيد التكامل الاقتصادي و المالي .

كما تبنت وثيقة مراكش نفس مبدأ اوروبا في الدفاع الأمني المشترك عن سلامة البلدان و تكريس الأمن و السلام ، لكن بقيت الفكرة عامة و فضفاضة بل و قيدت بأجراء الاجماع لاصدار أي قرار .

المقارنة بالواقع الاماكانيات و المنجزات

1. توافر ارادة مغاربية من وقت لآخر لتفعيل مؤسسات العمل الإقليمي المشترك رغم المعيقات لمواجهة كافة التحديات بشكل بتوافق مع الامكانات المتاحة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي
2. الدعوى لتطوير التعاون الإقليمي و مواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم
3. الزامية تنفيد فكرة الاتحاد المغاربي كخياراً إستراتيجياً
4. العمل الدائم على تطوير آليات الاتحاد ، مثال دلك مبادرة الجزائر لأجل استبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع
5. محاولة دول أوروبا الجنوبية دفع بلدان المغرب العربي لمزيد من الانفتاح الاقتصادي والتعامل فيما بينها
6. عمل الولايات المتحدة على تجسيد مشروع شراكة أميركية مغاربية أو ما عرف بـ "مبادرة أيزنشتات" حيث اقترحت الفكرة عام 1997 على الدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب
7. التحدياًت لاقتصادية المغرب العربي خاصة مع مشروع منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية لعام 2010 والتي ستجعل المنتجات المغاربية في وضع حرج أمام جودة المنتجات الأوروبية وقوتها التنافسية ، مما استوجب التفكير بشكل جدي في انشاء منطقة مغاربية اقتصادية شبيهة بالمنطقة الاوروبية

النقد

نقد احاكم الوثيقة

1. حصر الوثيقة مبادئ الاتحاد في القواسم المشتركة غير كافية إطلاقاً لبداية مشروع تكاملي، فالدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في الديمقراطية
2. عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية،
3. تضمنت الوثيقة اشارة سطحية للأهداف الاقتصادية حيث طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي
4. نصت الوثيقة على سلطة مجلس الاتحاد الدي يضم قادة الدول في اصدار القرارات و هدا ما يجعل تنفيد السياسات و البرامج على مستوى الأجهزة الأخرى مرهون بمدى توافق القادة ، حيث نصت المادة السادسة على مبدأ الاجماع في اتخدا القرارات

مؤسساتيا و اجرائيا - عدم تمكن مؤسسات العمل المشترك من تجسيد أهداف الاتحاد في الواقع و **دلك نتيجة عدم تمتعها بصلاحية اصدار القرارات الملزمة للدول الاعضاء مثل ما كرسته معاهدة ماستريخت الاوروبية**

- حيث تبنت الوثيقة دات الطبيعة المتخلفة قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة) مما يدل على غياب الرؤية الاستراتيجية

- تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة)

- اشتراط أحكام معاهدة مراكش موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط

ضعف الاتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً عجز عن حل الازمات البينية و دلك لعدم تمكينها من صلاحيات واسعة و ملزمة

مقارنة بمعاهدة ماستريخيت : حيث نلاحظ أن الوثيقتين مختلفتين تمامين ، حيث أن معاهدة الاتحاد الاوربي تتميز بالنضج و الجدية و التطور في احكامها و دقة المصطلحات و تخصص الو تعمق الأحكام ،بينما العكس في معاهدة مراكش ، فمثال دلك :

- خلو وثيقة مراكش من أي الزام للمتعاقدين بوجوب تنفيد مشروع تكاملي ما خلال مدة زمنية معينة عكس ماكان عليه الحال في معاهدة ماستريخت أين نصت على وجوب انفاد الاتحاد النقدي بحلول عام1999

- كما اغفلت وثيقة مراكش فكرة المواطنة المغاربية عكس ما تضمنته معاهدة ماستريخت حيث نصت على الجنسية الاوروبية و المواطنة أي أن كل مواطن دو جنسية دولة عضو في الاتحاد له جنسية اوروبية و يكتسب صفة المواطن الاوروبي لتكريس قضية الاتحاد بين الشعوب الاوروبية لتشكيل أمة واحدة تدافع عن أمنها و اقتصادها و سياساتها ، و هدا ما اغفلته وثيقة مراكش رغم نصها على مقومات الوحدة من لغة و دين و جغرافية واحدة .

المقارنة بالواقع ** الأحداث المصاحبة لتنفيد المعاهدة

تاريخيًا - التسرع في انشاء الاتحاد المغاربي ، حيث قضية التكامل المغاربي ليست بالقضية التي تتحكم فيها أهواء الحكام من وقت لأخر فيلزمها وقت طويل حتى تنضج و تجسد على أرض الواقع اعتمادا في دلك على تجربة أوروبا تعمل منذ زهاء نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها يسمح بتبني سياسة خارجية موحدة

-كما أنه لم يكن هناك اتفاق بين دول الاتحاد حول كيفية البناء الاقتصادي للمغرب العربي؛ فالجزائر وليبيا كانتا من أنصار التجربة الاشتراكية وهيمنة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية متأثرتان بالنموذج السوفيتي ، حيث ابرما اتفاقيات تعاون اقتصادي و عسكري و نفس الأمر بالنسبة لتونس و المغرب لكن في الجهة المقابلة و هي الرأسمالية بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة .

سياسيا- تمسك قادة الدول المغاربية بفكرة السيادة التقليدية و عدم الانفتاح بشكل كلي على بعضها البعض لتشييد فضاء مغاربي قوي ، حيث تكرس قاعدة المصلحة القطرية أي الداخلية على حساب المصلحة المغاربية و غلبة الهاجس السياسي** الأزمات السياسية مثل القضية الجزائرية المغربية

-هشاشة البنية الإقليمية المغاربية – مثال دلك : قضية ليبيا : حيث كان لها موقف من عدم تضامن دول المغرب العربي معها في مواجهة الحصار الدولي الذي تعرضت إليه بسبب قضية لوكربي، فرفضت تسلم رئاسة الاتحاد عام 1995

- علاقة المغرب والجزائر فقد وصلت إلى شبه قطيعة، حيث تتهم الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر المغرب بمساعدته للجماعات الإسلامية المسلحة في حربها ضد دولتها، أما المغرب، فقد اتهم بدوره الجزائر بكون مخابراتها العسكرية كانت مسؤولة على تفجير فندق مراكش في أغسطس 1994، وفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين وردت الجزائر الفعل بأن أغلقت حدودها رسميًا مع المغرب ، حيث تم تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من المغرب عام 1994، لكن رغم محاولات الدول الاعضاء إعادة إحيائه بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس/آذار 2001 ضم وزراء خارجية دول الاتحاد باستثناء المغرب الذي أوفد إلى العاصمة الجزائرية وزير الدولة للخارجية والتعاون / الا أنها باءت بالفشل بفعل مطالب المغرب بإدراج قضية الصحراء المغربية ضمن جدول أعماله .

-قضية الصحراء الغربية و التصادم بين الجزائر و المغرب الى يومنا هدا ، حيث قدمت المغرب خلال اجتماع 2001 المنعقد بالجزائر، طلب البت في قضية الصحراء الغربية و عدم ابقائها جانبنا كبداية لانفراج أزمة الاتحاد ، علما أنها لم تدرج في جداول الاعمال للاتحاد من نشاته[1]

الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية

- اختلاف اقتصاديات الدول المغاربية بين المنفتح و الموجه ،

- تميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية

- تميز الاقتصاديات المغاربية بكونها تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي يؤدي الى تعرضها للضغوط الأجنبية دوما .

-معاناة المنطقة العربية من مشكلة البطالة بسبب الضغط السكاني ، الى جانب الاختلاف في قيمة دخل الفرد في مختلف الدول المغاربية

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية أن "اللامغرب عربي" قد كلّف بلدان هذه المنطقة خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار، وأن التأخير في إنشاء المغرب العربي يفقد بلدان الاتحاد المغاربي سنويًا ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو[2]

[1] عبد النور بن عنتر ، الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع ، مقال منشور على الرابط التالي
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

[2] لمادا فشل اتحاد المغرب العربي ، مقال منشور على الرابط التالي :
https://www.noonpost.ne

عقلية التحرك المنفرد أي العمل غير المتجانس بين الدول المغاربية أدى الى توفر جو من عدم الثقة بينها ، فمثال دلك توجه كلا من تونس و المغرب لأبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون أية محاولة تنسيق مع الجزائر للضغط على أوروبا لعقد اتفاقات متوازنة.

ثقافيًا، انقسام دول المغرب العربي إلى كتلتين: الأولى تجمع أربع دول (المغرب، الجزائر، موريتانيا وتونس) والثانية تجمع ليبيا منفردة، فالقاسم المشترك للدول الأربع الأولى هي الحضور القوي للثقافة واللغة الفرنسية في أوطانها، فالفرنسية، لغة شديدة الانتشار في هذه الدول عكس ليبيا الذي تغلب عليها العربية والإنجليزية، الأمر الذي يجعلها أقرب ثقافيًا وحتى جغرافيا إلى المشرق العربي، وبخاصة مصر، من قربها إلى بلدان المغرب العربي .

- قضية الهوية الأمازيغية : ظهور مشكلة التسمية حيث قدم وزير الخارجية المغربي مطلع سنة 2012 مطلب تغيير اسم الاتحاد من "اتحاد المغربي العربي" إلى "الاتحاد المغاربي" على إثر الرفض الشديد للتسمية من قِبل المنظمات الأمازيغية[3]

الخاتمة

تعتبر الوثيقة المدروسة من أهم ما توصل اليه الاجماع المغاربي لتشكيل تكتل قوي يجابه مختلف الرهانات العالمية ، الا أنها اصطدمت بسلوك حكام تلك الدول و الدي ترجم المصالح الضيقة على حساب الوحدة المغاربية ، ناهيك عن جو التوتر و الشك بين تلك الدول و التي تنتهي بأزمات سياسية حالت دون تجسيد أهداف الاتحاد فعليا و لو أن تلك الاهداف يعاب عليها انها جاءت عامة بسيطة خالية من العمق و التخصص و الجدية و دلك لأسباب دركناها آنفا ،و لمعالجة الوضع الراهن لابد من جهود تتمحور أساسا فيما يلي :

لابدا من فتح قنوات الحوار الجزائري المغربي لحل المسائل العالقة من أجل تفعيل الاتحاد بشكل جدي
الأهمية المطلقة للمنافع والعوائد الاقتصادية كأساس لبناء مشروع للتكامل الاقتصادي المغاربي بدون اغفال القواسم المشتركة الأخرى من وحدة اللغة والدين و الموقع الجغرافي
الغاء العمل بقاعدة الأجماع في اتخاد القرارات مثل الاتحاد الأروبي
العمل على تجسيد أنظمة ديمقراطية و تغليب المصلحة المغاربية على حساب المصالح الضيقة للحكام

[3] المرجع السابق